



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١١ / ٣ / ٢٠١٠ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة قساروق محمد السماوي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد ياسان و محمد صائب التفتشدي و عيود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أئمن المأذولين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز / قططان محمد نشأت الأورفه لى - متولى جامع الأورفه لى / إضافة لوظيفته  
إضافة لوظيفته وكيله المحلي رعد العبيدي.  
التميز / عليه / ١. رئيس ديوان الوقف المدني / إضافة لوظيفته وكيله  
الموظف الحنوقي عباس شقر محمد.  
٢. مدير علم إدارة واستثمار أسواق الوقف المدني / إضافة  
لوظيفته / وكيله الموظف الحنوقي محمد فالح مهدي.

#### الإذعان /

ادعى وكيل المدعي (التميز) أمام محكمة القضاء الإداري بأن موكله / إضافة لوظيفته وباعتباره متولياً على أوقاف جامع الأورفه لى أعلن عن تأجير أوقف الجامع بالصنف المحلية وأجريت تمزيده عليها بعد عشرة أيام من اليوم التالي للنشر و قبل ذلك قام بمفاتحة المدعى عليه الثاني مقترحاً عليه زيادة البدلات دون مزادة وأنه قدر البدلات وأرسل استمارات التقدير المصانق عليها لموكله ثم طلب موكله (المدعى) من المدعى عليه الثاني / إضافة لوظيفته المصادقة على قرارات الاحالة على التمزيدين الا انه أعاد قرارات الاحالة دون المصادقة عليها فوجه الإذار المرقم (١٢٢٨٣) في ١/٤/٢٠٠٩ الى المدعى عليه الثاني نظم فيه من الأمر والقرار الإداري وطلب منه الرجوع عنه لمخالفته لنظام المتولين



واستند في اثره إلى المادة (٧) من قانون مجلس شوري الدولة ولعدم الاستجابة أقام الدعوى المرفوعة ١٢٠/١٢/٢٠٠٩ في ٢٠٠٩/٥/١١ أمام محكمة القضاء الإداري طالباً بحكم بإلغاء الأمر والقرار الإداري المنظم منه مع الحكم للوقف بالتعويض عما لحقه من خسارة وما فاتته من ربح وتحصيل المدعي عليه إضافة لوظيفتهما المصاريف وأتعاب المحاماة . ونتيجة المرافعة الحضورية والعتبية قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١ وبالاتفاق الحكم برد الدعوى شكلاً وقيد الرسم المدفوع ليردأ لخزينة الدولة بعد اكتساب الحكم الدرجة القطعية مع تحصيل المدعي إضافة لوظيفته تعاب محاماة وكيل المدعي عليهما إضافة لوظيفتهما حكماً حضورياً فليلاً للتميز لمخالفة الدعوى أحكام الفقرة و من البند ثانياً من المادة ٧ من قانون مجلس شوري الدولة المرقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل وإن الإنذار المسير إلى المدعي عليه فلتأي إضافة لوظيفته لايعد بمثابة التنظيم الذي اشترطه قانون مجلس شوري الدولة ولعدم قناعة وكيل المدعي بالقرار طعن به بالاحتة التمييزية المؤرخة ٢٠١٠/١/٢٦ أمام المحكمة الاتحادية العليا طالباً نفضه للأسباب المبينة فيها .

### القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه غير صحيح ومخالف للقانون ، ذلك ان المادة ٧ ثانياً الفقرة و من قانون مجلس شوري الدولة المرقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل قد اشترطت قبل تقديم الطعن ان ينظم صاحب الطعن لدى الجهة الادارية المختصة التي تبث في التنظيم وفقاً للقانون خلال ٣٠ يوماً من تاريخ التنظيم لديها وعند عدم البت في التنظيم او رفضه تقوم محكمة القضاء الإداري بتسجيل الطعن لديها ولم تشترط المادة

كويتي عيراني  
داد كاي بالاي نيستينجادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا  
١١/العدلية/بتميز/٢٠١٠

(٧) نوافر شكك معين لهذا التنظلم وحيث ان الاذار المرفم ١٧٢٨٣ في  
٢٠٠٩/٤/١ تموجه الى مدير عام ادارة واستثمار الوقت السنوي / إضافة لوفيقته  
جاء فيه صراحة كون وكيل المدعي ينظلم ويطلب الرجوع عن الأوامر الصادرة  
خلالاً لنظام المتولين المرفم ٤٦ لسنة ١٩٧٠ وعن امتناعه عن تصديق قرارات  
احالة المزايدة والبت في التنظلم خلال ٣٠ يوماً من تاريخ تسليم الاذار وكيله  
سيقيم الدعوى لدى محكمة القضاء الإداري بعد مضي المدة فقد توثق التنظلم في  
فحوى الاذار ويكون الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في الدعوى  
المرفعة ٢٠٠٩/١٢/٣١ بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١ اذ قضت برد الدعوى لافتقارها  
الى الشكالية وهي تقديم التنظلم قبل اقامة الدعوى مخالفاً بصحته .. لذا قرر نقضه  
وإعادة اضبارة الدعوى الى محكمتها للسير فيها وفقاً للتجه المتقدم على ان يبقى  
رسم التمييز تابعاً للنتيجة ويصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٠/٣/١١ .

الرئيس  
مدحت المحمود

العضو  
فاروق محمد الميامي

العضو  
جابر ناصر حسين

العضو  
أكرم طه محمد

العضو  
أكرم احمد باهان

العضو  
محمد صائب النسيبي

العضو  
عزود صالح النميمي

العضو  
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو  
حسين أبو الحسن